تكلوره قلة تميزه ترك عند من يكون عنده قبل التمييز فان
اختار الاب ذكرا كان عنده زيارة امه ولا يكلفها الخروج لزيارته
ليلا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو اولى منها
بالخروج لانه ليس بعورة وهل هذا على سبيل الوجوب او
الاستحباب قال في الكفاية الذي صرح به البندنيجي ودل
عليه كلام الماوردي الاول ويمنع الاب انثى اذا اختارته من
زيارة امها لتالف الصيانة وعدم البروز والام اولى منها بالخروج
لزيارتها ولا يمنع الام زيارة ولدها على العادة كيوم في ايام اذا كان منزلها
لاني كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذا زارت لا تطيل المكث بعيدا
وهي اولى بتمريضهما عنده لانها اشفق واهدى اليه هذا ان كان
رضي به والا فعندها ويعودهما ويحترز في الحالين عن الخلوة
بها وان اختار هما ذكر فعندها ليلا وعنده نهارا ليعلمه الامور
الدينية والدنيوية على ما يليق به لان ذلك من مصالحه
فمن ادب ولده صغيرا سره كبيرا يقال الادب على الآباء والعلا
عليه بيه علي الله او اختارتهما انثى او خنثى كما بحثه بعضهم فعندها
الفضل ليلا ونهارا لاستوائهما في حقها ويزورها الاب على
العادة ولا يطلب احضارها عنده وان اختارهما ميز اقرع
بينهما ويكون عنده من خرجت قرعته منهما اولا ولم يختر غيرها منهما فالام اولى لان الحضانة لها ولم يختر غيرها وشرائط
استحقاق الحضانة سبعة وترك ستة كما ستعرفه
احدها العقل فلا حضانة لمجنون وان كان جنونه متقطعا
لانها ولاية وليس هو من اهلها ولانه لا يتاتى منه الحفظ
والتعهد بل هو في نفسه يحتاج الى من يحضنه بنعم ان
كان يسيرا اليوم في ستة كما في الشرح الصغير لم تسقط
الحضانة لمرض يطرا ويزول وثانيها الحرية فلا حضانة لرقيق

ولو

ولو مبعضا وان اذن له سيده لانها ولاية وليس هو من اهلها
ولانه مشغول بخدمة سيده وانما لم يورث اذنه لانه قد يرجع
فيشوش امر الولد ويستثنى ما لو اسلمت ام ولد الكافر فان ولدها
يتبعها وحضانته لها ما لم تتزوج كما حكاه في الروضة في امهات
الاولاد والمعنى فيه كما في المهمات قرأ عها لمنع السيد من قربانها
ووفور شفقتها وثالثها الدين اي الاسلام فلا حضانة
لكافر على مسلم اذ لا ولاية له عليه ولانه من جملة فتنه في دينه
فيحضنها اقاربه المسلمون على الترتيب المار فان لم يوجد احد
منهم حضنه المسلمون ومؤنته في ماله فان لم يكن له مال فعلى
من تلزمه نفقته فان لم تكن فهو من مصالح المسلمين ويترع
ولدها من الاقارب الذميين ولد ذمي وصف الاسلام وثبت شوبحبي نظير ما مر
الحضانة للكافر على الكافر وللمسلم على الكافر ولا ولي لان
فيه مصلحة له ورابعها وخامسها العفة والامانة جمع المصنف
رحمه الله تعالى بينهما لتلازمهما اذ العفة تكسر الشهوة الكلبية
عما لا يحل ولا يجمل قاله في المحكم والامانة ضد الخيانة فكل
عفيف امين وعكسه فلو عبر المصنف عن الثالث الذي هنا بالعدالة
لكان اخصر فلا حضانة لفاسق لان الفاسق لا يلي ولا يؤتمن
ولان المحضون لا يحفظه في حضانته لانه ينشأ على طريقته
وتكفي العدالة الظاهرة كشهود النكاح نعم ان وقع نزاع في عبارة بعد الحكم بها ما بعده فلا
الاهلية فلا بد من ثبوتها عند القاضي وسادسها الاقامة
في بلد الطفل بان يكون ابواه مقيمين في بلد واحد فلو اراد
احدهما سفر النقلة كحج وتجارة فالمقيم اولى بالولد مميزا كان
او لا حتى يعود المسافر لخطر السفر والنقلة فالمعصية منه اب
او غيره ولو غير محرم اولى به من الام حفظا للنسب ان امن اي العاصي شوبحبي
خوفا في طريقه او مقصده والا فالام اولى وقد علم مما مر انه